بيان للسيد سليل شطي
الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

الاجتماع العام رفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

22 سبتمبر/أيلول 2010
رقم الوثيقة: IOR 41/029/2010

الزملاء الرؤساء والمندوبين الأفاضل،

تعترف منظمة العفو الدولية بأن للمساعدات التنموية، الفنية منها والمالية، وللمساءلة دوراً حاسماً تلعبه في معالجة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

فقانون حقوق الإنسان يتطلب أن تسعى الدول الأعضاء إلى الحصول على المساعدات الدولية وإلى تقديمها حيثما كان ذلك ضرورياً لضمان المستويات الأساسية من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، في الحد الأدنى، ومن ذلك الحق الغذاء والماء النظيف والسكن والرعاية الصحية. كما يقتضى أن تستخدم المساعدات التنموية لتعزيز عدم التمييز وتحقيق المساواة – بما فيها المساواة بين الجنسين – ولأن تعطى الأولوية للفئات الأكثر تهميشاً. ويقتضي كذلك إرساء آليات لمشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والبرلمانات وغيرها من المؤسسات على نحو فعال في تصريف مساعدات المانحين ومراقبة صرفها.

وفي نهاية المطاف، ينبغي أن لا تلحق المساعدات التنموية الأذى بأحد. فالمساعدة التي يقصد بها تطوير أحياء الصفيح (الهدف الإنمائي للألفية 7) لا يمكن أن تستخدم لدعم عمليات الإجلاء القسري. كما لا يمكن أن تستخدم المساعدات المخصصة لتحسين صحة الأمهات (الهدف الإنمائي للألفية 5) لتجريم خدمات الإجهاض.

[وباختصار، يتعين أن تمنح المساعدات وتستخدم على نحو يحترم، في الحدود الدنيا، حقوق الإنسان. فالأهداف الإنمائية للألفية نفسها تغطي مجالات تفرض على الدول الأعضاء واجبات قانونية في إطارها – وتتصل هذه على نحو وثيق بحق البشر في الطعام، وحقهم في التعليم، وحقهم في الصحة، وحقهم في العمل، وحقهم في عدم التمييز وفي المساواة بين الجنسين، وحقهم في الحرية من العنف، وفي السكن، وفي الماء، وفي المشاركة، وفي الحصول على المعلومات وتداولها مع الآخرين، وحقهم في الانتصاف الفعال.

بينما يقتضي قانون حقوق الإنسان من الدول الأعضاء أن تجهد، أثناء سعيها إلى تحقيق أهداف الألفية، من أجل مكافحة التمييز والإقصاء، والتركيز على أوضاع الفئات الأكثر تهميشاً والأشد إملاقاً، وتمكين من يعيشون تحت وطأة الفقر من المشاركة الفعالة في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج تقليص الفقر.

ولضمان أن تحترم مقاربات الأهداف الإنمائية للألفية هذه الحقوق، فإن منظمة العفو الدولية تحث الدول على إنشاء أنظمة شفافة ومشرعة الأبواب للمساءلة.]

***

الجميع يتحدثون عن "المساءلة" – ولكن، وللأسف، فإن الضباب يلف ما يرمون إليه. فدعونا نكن واضحين: سيظل إطار حقوق الإنسان هو الوسيلة التي لا غنى عنها للمساءلة.

وثمة مقوِّمان لذلك. أولهما يتعلق بما إذا كان الناس يستطيعون المطالبة بحقوقهم: أي هل هناك أدوات وأنظمة تتيح للأفراد والجماعات التقدم بمطالبهم إلى الدولة سعياً منهم إلى إعمال حقوقهم؟ والثاني يتعلق بالإنفاذ القانوني وبمشروعية المقاضاة: هل يستطيع الناس ضمن حدود الدولة المعنية أن يطرقوا باب العدالة فعلاً للمطالبة بحقوقهم والسعي إلى الانتصاف الفعال عما يتعرضون له من انتهاكات؟

[إذ يتعين أن يملك الناس الذين يعيشون تحت وطأة الفقر الوسيلة الفعالة لمحاسبة حكوماتهم.] كما يتعين أن يكون لهيئات من قبيل البرلمانات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المستقلة حقاً، وقضاة المظالم والهيئات الناظمة في البلاد دورها كذلك. ولا يقل أهمية عن ذلك احترام الحق في المعلومات – وهو أمر حاسم لمباشرة المساءلة.

إن وثيقة مخرجات القمة (الوثيقة رقم: A/64/L.72) تتحدث عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعن الجمعية العامة بصفتهما آليتين دوليتين لمراقبة التزامات أهداف الألفية. بيد أن هاتين الآليتين غير كافيتين بمفردهما لمراقبة مدى تقيد الدول الأعضاء بواجباتها حيال حقوق الإنسان أثناء القيام بجهودها لإنجاز أهداف الألفية. ويتعين تقويتهما [لضمان إجراء المراجعة الناجعة لمدى تساوق جهود أهداف الألفية مع الواجبات القائمة للدول الأعضاء حيال حقوق الإنسان.] وتحث منظمة العفو الدولية جميع الحكومات كذلك على أن ترفع تقارير بشأن تدابيرها لتنفيذ أهداف الألفية في سياق إجراءات المراجعة الدورية العالمية إلى مجلس حقوق الإنسان؛ وكذلك في سياق تقاريرها المقدمة إلى الهيئات الدولية لمراقبة تطبيق معاهدات حقوق الإنسان.

ونحض الدول الأعضاء كذلك على التصديق على "البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الأمر الذي بادرت إليه كل من الإكوادور ومنغوليا وأسبانيا.

الزملاء الرؤساء المحترمين،

[إن الحاجة إلى التعاون والمساعدات على الصعيد الدولي لمعالجة معضلة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر لا جدال فيه. ومن الواضح بالمثل أنه يتعين على الدول الأعضاء ضمان تساوق سياساتها وبرامجها التنموية مع التزاماتها بشأن "المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والإعاقة، واستدامة البيئة"، وهي أمور جرى الاتفاق عليها في أجندة أكرا للعمل (13.ج).

ومعايير حقوق الإنسان توفر الإطار القانوني والسياسي الذي ينبغي أن تستند إليه تحاليل المشكلة، وإجراءات التصدي للمشكلة، والمحصلات التي ينبغي السعي إلى تحقيقها من المساعدات التنموية.]

وهذا كله يتصل بترسيخ حقوق الإنسان في قلب الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن قادة العالم، وللأسف، قد فشلوا على وجه الدقة في أن يفعلوا ذلك في قمتهم هذه. وكما هو الحال دائماً، فإن من سيدفع الثمن هم أولئك الذين يعيشون تحت وطأة الفقر.

ومع ذلك، فما زال بإمكان القادة القيام بشيء ما للوفاء بالوعد الذي قطعوه لأشد الناس فقراً في العالم في إعلانهم بشأن الألفية. ومنظمة العفو الدولية تحض جميع الدول الأعضاء على أن تقوم، في الحد الأدنى، بما يلي:

1. مواءمة جميع قوانينها وسياساتها وبرامجها النافذة ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، وما يخطط له منها، مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
2. تحديد مظاهر التمييز – بما فيها التمييز على أساس النوع الاجتماعي – واجتثاثها في سياق جميع الجهود المبذولة من أجل جميع أهداف الألفية؛
3. [وضع غايات وطنية بشأن جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما مستويات للحد الأدنى من هذه الحقوق، وإنفاذها في أقصر وقت ممكن؛]
4. التأكيد على تمكين من يعيشون تحت وطأة الفقر من المشاركة على نحو ذي مغزى في التخطيط للأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها، وعلى تمكينهم من مساءلة حكوماتهم؛
5. [ضمان تمكين الآليات الوطنية والدولية من مساءلة الدول الأعضاء عن واجباتها في احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في سياق جهودها المتعلقة بمبادرات أهداف الألفية.]

الزملاء الرؤساء والمندوبين المحترمين،

في الختام، نتعهد، نحن في حركة منظمة العفو الدولية بأعضائها البالغ عددهم 2.8 مليون عضو، بأن نظل شركاء لكم على أهبة الاستعداد أبداً في كفاحنا العالمي المشترك من أجل تحسين حياة من يطحنهم الفقر.

والشكر لكم.